وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعه بابل - كليه الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

المصارف التجارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية

بحث مقدم الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

يتقدم به الطالبان

حيدر جعفر كاظم

دعاء جواد عبد الكاظم

بـأشراف

م.م احمد صالح الوطيفي

1445هـ 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ۝﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة الآية32)

الاهداء

من قال أنا لها " نالها "

وأنا لها أن أبت رغما عنها أتيت بها

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها

اليك يا رسول الله وإلى اهل بيتك الطاهرين

الى الايادي الحنونة التي دعمتني ولم تفلت يدي يوما

الى عائلتي الكريمة

الى اساتذتي الافاضل

شكرا وعرفانا اليكم جميعاً ارفع هذا المجهود المتواضع ...

وهوه عنوان ولائي الخالص لكم راجياً التفضل علية بالقبول

شكر وعرفـان

الحمد الله والشكر الله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل وصلى الله محمد على النبي المصطفى وآله النجباء الانقياء . وبعد .. يصدق الوفاء والاخلاص اتقدم بالشكر والتقدير الى مشرفي

الاستاذ احمد صالح

على الجهود العظيمة والنصائح والتوجيهات التي جعلت هذا العمل ذا قيمة بفضل مساعدته وارشاداته .

واتقدم بالشكر والامتنان لأساتذتي الافاضل الذي تشرفت بتدريسهم لي خلال المراحل الدراسية ، كما اتقدم بالشكر وتقديري الى اساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

ان تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعيقات التي تعمل أحيانا على فشل السياسات الاقتصادية الإنمائية في الدول ، وتقوم المصارف التجارية بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة ، لذلك حدوث نمو في المصارف التجارية سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للدولة ، لما تقوم به من عمليات تكفل توفير التمويل لاستثمارات الدول ، فهي تعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة .

تظهر اهمية الموضوع في كون مساهمة المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية تنبع اهمية الموضوع في تسليط الضوء على واقع بنك العمومي تنبع أهمية الدراسة من خلال الربط بين الجانب النظري بالجانب التطبيقي واخلاء الستار على واقع المصرف

هدف البحث الى معرفة دور القروض المقدمة من المصارف التجارية في عملية التنمية الاقتصادية ،معرفة مدى تطور الاقتصاد من خلال تطور المصارف التجارية . ،معرفة الجوانب التي تنمي من خلالها التنمية الاقتصادية .

استنتج الباحث ان المصارف التجارية لها دور فعال في الوساطة المالية بين فئة المستثمرين والمدخرين من اجل الوصول الى التوازن المطلوب وهناك عدة اجراءات واعتبارات سياسية ، كضرورة منح الاستقلالية للبنوك التجارية والانفتاح على الاقتصاد العالمي من اجل الاحتكاك بالعالم الخارجي

توصل الباحث الى تشجيع الافراد على الاقتراض من اجل انشاء مشاريع مربحة اقتصادياً لغرض دعم الاقتصاد الوطني .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المستخلص	ج
قائمة المحتويات	ح
المقدمة	1
المبحث الاول :منهجية البحث والدراسات السابقة	4-2
المبحث الثاني : (المصارف التجارية)	15-5
المبحث الثالث (المطلب الاول) :التنمية الاقتصادية	18-16
المطلب الثاني : الجانب التحليلي	22-19
الاستنتاجات والتوصيات	23
المصادر	25-24

المقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة مناحي الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية ، وتحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار والإنتاج و إن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية حيث تسعى هذا الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء استراتيجية تنموية ، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع .

كما يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول ، إذ يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية ، ويعتبر إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول ، إذ أنه يعد من بين الأجهزة الفعالة التي يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وبعد تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعيقات التي تعمل أحيانا على فشل السياسات الاقتصادية الإنمائية في الدول ، وتقوم المصارف التجارية بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة ، لذلك حدوث نمو في المصارف التجارية سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للدولة ، لما تقوم به من عمليات تكفل توفير التمويل لاستثمارات الدول ، فهي تعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة .

خاصة بمراحل النمو الأولى للاقتصاد ، ويتضح دور المصارف التجارية في التنمية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات كالصناعة والتجارة والزراعة ، وقدرته أيضا على حشد الودائع حيث يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين وتقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد إذ تقدم لإقامة مشاريع استثمارية التي ستؤدي إلى خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات .

المبحث الاول

منهجية البحث

اولا: اهمية البحث

تظهر اهمية الموضوع في كون مساهمة المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية تنبع اهمية الموضوع في تسليط الضوء على واقع بنك العمومي تنبع أهمية الدراسة من خلال الربط بين الجانب النظري بالجانب التطبيقي واخلاء الستار على واقع المصرف . و هذه الدراسة ضرورية للتعريف فيما يلي :

1- كون المصارف التجارية اداة فعالة للتنمية الاقتصادية .
2- أهمية المصارف التجارية والدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي

ثانيا: مشكلة البحث

إن المصارف التجارية هي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية وتتدخل في جميع القطاعات والأنشطة ومنه لا يمكن أن ينشا اقتصاد قوي أو حتى ضعيف بدون المصارف التجارية ، وهي الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية ولمعرفة دورها الهام في الاقتصاد نحن بصدد الإجابة على المشكلة ويأتي من خلال التساؤل الاتي :

ما هو دور المصارف التجارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية ؟

ثالثا: فرضية البحث :

يهدف الاجابة على اشكالية البحث نحاول اختيار صحة فرضية البحث وهناك دور كبير للمصارف التجارية في دعم التنمية الاقتصادية .

1- تعتبر المصارف التجارية من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية نظرا للأهمية التي تحظى بها في المجال الاقتصادي .
2- يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال عمليات الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية .

.رابعا: اهداف البحث

1 . معرفة دور القروض المقدمة من المصارف التجارية في عملية التنمية الاقتصادية

2. معرفة مدى تطور الاقتصاد من خلال تطور المصارف التجارية .

3. معرفة الجوانب التي تنمي من خلالها التنمية الاقتصادية .

خامسا: الدراسات السابقة

يتميز موضوع التنمية الاقتصادية بالعديد من الدراسات .

الدارسة الاولى : وهي للباحثة جمعون نوال مذكرة ماجستير بعنوان : دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية ـ حالة الجزائر ـ جامعة الجزائر 2004/2005

وهدفت هذه الدراسة إلى : التعرف بأهمية القطاع المصرفي ومدى مساهمته في الاقتصاد الجزائري وتحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي وقياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الجزائري .

وتوصلت إلى ابراز أهمية المنظومة البنكية لاقتصاد الدولة من خلال وظائفها التقليدية في مجال تنمية القطاع الفلاحي و كيفية تأثره بالسياسات البنكية التي طبقت .

الدراسة الثانية : للطالب ضيف خلاف مذكرة ماستر أكاديمي بعنوان " المصارف التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية ـ دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة أم البواقي

و تهدف هذه الدراسة الى : مدى فعالية المصارف التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية ، حيث يعد التمويل عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي بصفة عامة و نشاط المصارف التجارية بصفة خاصة و مهما اختلفت طبيعة التمويل فإنه المحرك الرئيسي و الأساسي لأي مشروع في أي دولة في العالم من أجل تحقيق الرفاهية و التطور و النمو ، و هو يعمل على تحقيق سياسة اقتصادية يتابعها و يسعى إلى تحقيقها و تتطلب هذه السياسة تخطيط المشاريع التنمية حسب احتياجاتها و القدرة التمويلية للبلاد .

الدراسة الثالثه : للباحثة ناجي حليمة مذكرة ماستر بعنوان " دور النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة بنك الفلاحة التنمية الريفية بسكرة جامعة محمد خضير بسكرة سنة 2015/2016

حيث تهدف الدراسة الى : معرفة دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية مع مدى تطور الاقتصاد من خلال تطور المصارف التجارية و النظام المصرفي بصفة خاصة فضلا عن ذلك معرفة الجوانب التي يتممن خلالها تمويل التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني

(المصارف التجارية-المفهوم-الوظائف-الأهداف)

أولا : - نشأة ومفهوم المصارف التجارية .

1- نشأة وتطور المصارف التجارية .

يمتد التاريخ القديم لنشوء المصارف التجارية الى الحضارات القديمة ومنها الحضارة البابلية ، منذ برزت مجموعة من الصيارفة (وهم اليهود وكهنة المعابد يمثلون نمط الصيرفة الرئيسي فيها ، ولعبو الدور الأكبر في حقل تمويل التجارة والزراعة وتحويل العملات وقبول الودائع ، مما سهل نشاط اليهود الاقراضي وعدم خضوعهم للأحكام المسيحية في تحريم الربا .

حيث كانت حضارة وادي الرافدين نقطة الانطلاق للعديد من الانجازات المصرفية والتي تناقلتها الأمم المختلفة ، واخذة العمل المصرفي اشكلا ومفاهيم متعددة في اطار العملية الدينية المقدسة ، واعتبر المعبد السومري المهد الذي احتضن هذا النشاط وبأقصى درجة من السرية والكتمان ، وان عملية البوح والكشف يعني لديهم أن تحل اللعنة اللاهية على من يرتكب هذا الجرم وان انبثاق ونضوج نشاط المصرفي البابلي والسومري شكل الالهام والمرجعية ، للعديد من الدول في استنباط العديد من الممارسات المصرفية المعاصرة كالسرية المصرفية ، فحرمت التقاليد والقوانين المصرفية لهذه الدول وبدرجات معينة الكشف والاعلان عن حسابات مودعيها ومقادير ها للآخرين ومهما كانت مشروعية الذرائع في الكشف عنها . [1]

ويمكن القول ان بدايات النشاط المصرفي كانت مع بدء قيام الافراد بإبداع ارصدتهم النقدية الفائضة عند الصاغة والصيارفة ، وذلك للحفاظ عليها من السرقة أو الضياع ، وقد تطور هذا النشاط إذ تم تطوير خدمة تحويل النفود ((العملات النقدية المختلفة)) من عملة الى اخرى لصالح أطراف التبادل التجاري ومع توسع عمليات الايداع والتحويل تطور نشاط الصاغة والصيارفة ليدخل في مجال تقديم الفروض مقابل فوائد وذلك استخدام الأرصدة النقدية الفائضة لديهم ، ونتيجة لتناسي الطلب على الفروض تم استحداث نظام الفوائد على الأرصدة النقدية المودعة وذلك كوسيلة لجذب ارصدة اضافية من الافراد[2]

---

[1] - شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الخامسة -2016،ص22.

[2] - عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية الإسكندرية 2017،ص65.

أما عن نشوء المصارف التجارية فكانت في العصور الوسطى ولعل اقدم بنك عرفه التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401 ميلادي وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات ، وينك البندقية وكان الغرض من أنشائه اقراض الجمهورية الرومانية بسبب حروبها مع الامبراطورية الشرقية في القرن الثاني عشر ثم اتسعت اعماله بعد ذلك فكان يقبل ودائع الافراد ويفتح حسابات جارية وظل يعمل حتى عام 1797 إذ زال بزوال الجمهورية التي [3]

اما في عام 1609 نشأ بنك امستردام في هولندا وبدأ بقبول الودائع كما وضع خطة لإصدار شهادات الابداع ، واصبح مصرف امستردام المصرف النموذجي الذي تأسست على غراره معظم المصارف الأوربية ، وكذلك تأسس بنك انكلترا سنة 1694 ليمارس دوره كمصرف تجاري خاص برزت اهميته في المراحل اللاحقة عندما بدأت عمليات الصيرفة المركزية وهو الاساس الذي انطلق منه المصارف المركزية بشكلها الحديث وتجدر الاشارة في اطار هذه الرؤية التاريخية ، الى ان عمليات الصيرفة بشكلها الحديث انحدرت من الدور الذي مارسته ثلاث مجموعات هم (التجار و مقرضو النقود و الصاغة) [4] كما لعبت الثورة الصناعية دورا مهما في توسيع المصارف التجارية ونموها وكبر حجمها مما سمح لها بخدمة قطاعات اقتصادية واسعة ، وتواصل التطور الذي عرفته المصارف اذ شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية تغيرات كبيرة في طبيعتها وادواتها وتقنياتها ، فضلا عن مختلف انواع المصارف الأخرى التي ظهرت ، ولم يعد الأمر يقتصر على المصارف إذ توجد في كل بلد من بلدان العالم مجموعة من الشركات والمؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وتعبئة موارد المجتمع من الاموال وسد حاجات البلاد من مختلف الائتمان المتفاوت الآجال وانشاء وسائل الدفع المتداولة بين الافراد وهذه الشركات ، وكل هذه المؤسسات والشركات تدخل ضمن اطار الجهاز المالي والمصرفي والذي يشكل احد اهم الاليات التي تدعم النمو الاقتصادي نظرا لارتباطه بأهم عامل في العملية الاقتصادية وهو العامل المالي [5]

٢ ـ مفهوم المصارف التجارية

يختلف مفهوم المصارف التجارية باختلاف طبيعتها ولنشطتها ، وكذلك باختلاف القوانين والانظمة التي تحكمها . فمنهم من يعرفها على انها المكان الذي يلتقي فيه اصحاب الموارد وطالبي هذه الموارد ، أي

[3] ـ الموسمي ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية البنوك التجارية البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2020 ،ص52

[4] ـ سمية أحمد أبو موسى ، الأسواق المالية والنقدية ، دار المعتز للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى 2015،ص37

[5] ـ حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الاستثمار والتمويل دار عمان للنشر والتوزيع عمان 2015،ص18.

المستخدمين لها باعتبار المصرف التجاري منشأة تسعى إلى تحقيق الربح [6] وتعرف أيضا على انها مؤسسة ودائعية حيث تكون الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي المالي ، ومهمتها الأساسية هي التوسط بين المودعين والمقرضين ، كما تختص بمنح القروض قصيرة الاجل والمتوسطة الاجل ويرى آخرون بأنها منشأة تقبل الودائع المصرفية من الافراد والهيئات تحت الطلب والاجل ، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات [7]

المصارف التجارية هي تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة مثل شراء أو بيع أوراق تجارية وتحصيل كبوناتها ، وتحصيل الأوراق التجارية وخصم ، الكمبيالات وقبولها وشراء وبيع العملة الأجنبية وفتح اعتمادات مستندية اصدار خطابات الضمان ، وتأجير الخزائن الحديدية .. الخ . [8]

يقصد المصرف التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان الاقراض و الاقتراض ، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء ويفتح لهم حسابات لديه ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم . القروض لطالبي التمويل " [9]

يعتبر المصرف التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان ، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من إن المصارف التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء . [10]

ويعرفها بعض الباحثين بأنها أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي قصير الأجل ، بمعنى ان قبول الودائع من الافراد والمؤسسات الحكومية والخاصة تحت الطلب والاجل ، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض وتقديم بعض الخدمات الائتمانية الأخرى مثل خصم الكمبيالات (اوراق تجارية) . [11]

---

[6] - الراوي خالد وهيب العمليات المصرفية الخارجية ، الطبعة الثانية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017،ص56.

[7] - مالكولم جبلز ، مايكل رومر اقتصاديات التنمية ، ترجمة : طه عبد الله منصور ، عبد العظيم مصطفى ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2018،ص43.

[8] - عبد القادر علية اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية الإسكندرية ، 2015 ، ص 12

[9] - محمد سمير احمد الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية دار المسير للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2019 ص 120 .

[10] - محمد سمير احمد الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية،المصدر نفسة ،121

[11] - محمود علي الشرقاوي : النمو الاقتصادي وتحديات الواقع ، ط 1 ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ،2015،ص 43.

وعلى الرغم من الاختلاف على التعريف الدقيق للمصارف الا ان العديد من الأدبيات تتفق في تعريف المصرف على انه (أحد مؤسسات الوساطة المالية الغرض من قيامها تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح باقل تكلفة ممكنة) ، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية المتجسدة بعمليات خصم الأوراق التجارية وقبول الودائع بأنواعها ومنح الفروض ولاستثمار بالأوراق المالية مراعية في ذلك الموازنة بين الربحية والسيولة في ادارة انشطتها) .

ثالثا : الوظائف النقدية المصارف التجارية

يمكن توضيح الوظائف النقدية للمصارف التجارية فيما يلي :

1 - قبول الودائع : تشكل الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية ، والودائع هي اهم فقرة في مطلوبات البنك التجاري وتمثل حقوق المودعين على موجودات البنك ، ولهذه للودائع الاثر الكبير في تعزيز قدرات المصرف المالية في منح القروض والقيام بالاستثمارات المختلفة [12]. وتقسم الودائع الى مايلي:

أ- الودائع الجارية : ويطلق عليها ايضا بالودائع تحت الطلب ، اذ يمكن المطالبة بها فورا ، أي بدون تأخير زمني ودون شروط مسبقة ويمكن السحب عليها بواسطة الشيكات ، وتعد هذه الودائع اقل المصادر تكلفة بالنسبة للمصرف ، اذ ان المصارف لا تدفع فائد لأصحاب الحسابات الجارية ، أو تدفع فائدة بنسبة ضئيلة في بعض الاحيان وفي الحسابات الكبيرة فقط عنما لا يقل رصيد هذه الودائع عن مبلغ محدد [13].

ب- الودائع التوفير : يستهدف المودعون من حسابات هذه الودائع استثمار جزء من ثروتهم كادخارات نقدية ، ويمثل قبول هذه الودائع الوظيفة الادخارية للمصارف التجارية اي جمع المدخرات المحلية ،وتدفع المصارف فوائد مقابل هذه الودائع والتي تقوم الوحدات الاقتصادية ولا سيما الأفراد بإيداعها لدى المصارف مع احتفاظها بالسحب عليها عند الطلب [14].

ت- الودائع الزمنية : وتعرف أيضا بالودائع الآجلة اذ لا يستطيع العميل السحب عليها الا بعد مرور مدة محددة من ايداعها وبأخطار مسبقة ، لذا لا يعدها الكثير من الاقتصاديين والباحثين نقدا وانما هي

---

[12] - اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي إلى ابن دار المواهب ، النجف ، 2016،ص58.

[13] - حنفي ، عبد الغفار ، و رسمية زكي قرياقص ، بتوك تجارية – أسواق الأوراق المالية شركات التامين - شركات الاستثمار ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2018،ص13

[14] - سيد عليوة ، دور البنوك كأمناء استثمار ، دار الامين للطباعة و الطبعة الأولى ، القاهرة ،2015،ص43

وسيلة للاحتفاظ بأموال عاطلة ، ولكنها ذات مردود (فائدة) تزداد تدريجيا تبعا لمدة الوديعة وحجمها ، ولكونها أقل سيولة من الودائع (الجارية والتوفير) ، لذا فان المصارف تعتمد عليها في تمويل عملياتها الانتمائية أكثر من اعتمادها على المصادر الأخرى ، وذلك لان طبيعة هذه الودائع لا تتطلب الاحتفاظ باحتياطات نقدية كبيرة كتلك التي تتطلبها بقية انواع الودائع [15]

٢- خلق الائتمان : وتمثل هذه الوظيفة في خلق البنك التجاري نقودا اما في شكل نقود ورقية او نقود صرفية للأفراد ورجال الاعمال لمدد مختلفة تكون في الغالب لأجـال قصيرة لا تتجاوز العام الواحد وذلك لمساعدتهم في الاتفاق العام والذي لا يتحمل التأجيل وكذلك لمباشرة اعمالهم ونشاطاتهم ، على أن يقوموا برد تلك المبالغ مع دفع فوائد على هذه الاقراض ، ويتمثل خلق الانتساب بما يلي .

أ. خصم الاوراق التجارية .

يستطيع حامل أي ورقة تجارية وغالبا ما تكون بشكل كمبيالة من ان يتقدم الى البنك التجاري ، وذلك قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على نقود حاضرة تكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاقها (الكمبيالة) ، والفرق بين قيمة الورقة التجارية في تاريخ معين قبل تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في تاريخ استحقاقها ، يقوم البنك التجاري بخصمه ، باعتبار الفائدة التي يستحقها البنك نظير الخدمة التي يقدمها لهذا الشخص بتخليه عن أمواله لمدة معينة وتسمى هذه الفائدة بمبلغ الخصم .

ب. السحب على المكشوف .

وذلك بان يخصص المصرف اعتمادا للمتعامل يتم السحب عليه من قبل المتعامل ويحدود مبلغ الاعتماد المخصص له ، وذلك في الحالات التي يحتاج فيها المتعامل لاستخدام هذا الاعتماد ، أي عندما يكون رصيده في الحساب الجاري صفر ، وبذلك يصبح رصيد حسابه الجاري مدينا عند السحب اعتمادا على استخدام الاعتماد ، ومن ثم يقوم بتسديده بدون ارتباط بمدة معينة في الغالب ، أي عندما توفر ايرادات (ايداعات) لديه في حسابه ويتم حساب فائدة على الارصدة المدينة وحساب مبالغ هذه الارصدة وفترة بقاء الرصيد مدينا ، وذلك اعتمادا على طريقة النمر التي تتضمن ضرب مبالغ الارصدة المدينة في عدد الايام التي بقيت فيها مدينة ، وقد يتم تسوية ما تم استخدامه من الاعتماد في الحساب الجاري المدين في ذات يوم السحب عليه[16]

[15] - حسن كريم حمزة ، وغسان رشاد عبد الحميد ، سوق العراق للأوراق المالية (نشأته - تحليل وتقييم مؤشراته) ، العدد الرابع والعشرين ، 2019 ،ص18.

[16] - السيد علي ، عبد المنعم ، نزار سعد الدين العين ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر ،2014،ص22 .

ج. منح القروض تمثل القروض جزءا كبيرا من مجالات الاستثمار في المصرف التجاري ويمثل الدخل المتحصل عليه منها جزء كبير من ايراداته فهو الاستثمار الرئيسي يوليه المصرف اهتماما خاصا ، ويوجه اليه جزءا كبيرا من موارده ، وتعتبر القروض اتفاقا بين المصرف والمقترض ، على قيام الأول بإقراض الأخير مبلغا معينا من المال ، لمدة معينة ، يسنده بعدها دفعة واحدة ، أو على اقساط .

رابعا : موارد المصارف التجارية واستخداماتها .

ان موارد المصارف التجارية هي التزامات او خصوم عليها وتوجيه الموارد المصرفية تمثل (استخداما) لها وهذه الاستخدامات هي اصول او موجودات للمصارف ، لهذا فان موارد المصارف التجارية هي مطلوبات (خصوم) واستخداماتها لهذه الموارد (اصول) او (موجودات) ، وميزانية المصرف التجاري تحتوي على هذين البندين أو الجانبين (الموارد و الاستخدامات) ، وتعكس الميزانية طبيعة المركز المالي للمصرف في لحظة زمنية معينة ، كما تحدد الميزانية حجم ونوعية النشاط الذي يقوم به المصرف متوخيا تحقيق أقصى الارباح واسرعها

1 - استخدامات المصارف التجارية (موجودات)

يشير جانب الموجودات الى الطرائق المختلفة التي يستطيع بها الجهاز المصرفي التجاري استخدام امواله المتاحة ، فهو يستطيع الاحتفاظ بها عاطلة او يمنح قروض الى المشروعات والافراد والمؤسسات المالية الأخرى ، أو قد يستثمرها في أوراق مالية حكومية ، ويوضع ذلك الطبيعة الوظيفية المتعددة الجوانب للمصرف التجاري من حيث فروضه واستثماراته ، فهو يتعامل بأنواع عديدة من الديون تسهيلات لأنواع مختلفة من المقترضين ، ويمكن توضيح مكونات موجودات المصرف التجاري كما يلي [17] :

أ- الاحتياطات الكلية

تتكون هذه من ودائع الجهاز المصرفي التجاري

لدى البنك المركزي ، ونقد في الصندوق أي عملة ومسكوكات تحتفظ بها المصارف التجارية لمواجهة متطلبات الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي ، ومواجهة طلبات المودعين من النقد في الصندوق ، وتستخدم الودائع لدى البنك المركزي عادة للأغراض المقاصة (تصفية الشبكات) بين

[17]- الشمر ي ، ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 2018 ،ص21.

المصارف التجارية ، وقد تحتفظ بعض المصارف الصغيرة بودائع لدى المصارف الكبيرة ، لأغراض تصفية الشيكات بينها وتسمى بالمصارف المراسلة .

ب- القروض .

تعتبر وظيفة منح القروض (الائتمان النقدي) جوهر عمليات الصيرفة التجارية فهي من جانب تعكس الوظيفة النقدية لهذه المصارف ومن جانب آخر تعتبر القروض المصدر الاساس للأرباح المصرفية ، وان كانت القروض أقل الموجودات المصرفية سيولة ، واكثرها تعرضا للمخاطر المتعلقة بعدم تسديدها ، أو بسبب التقلبات في قيمة النقود وبخاصة خلال مدد الاستحقاق طويلة الاجل.

2 - مصادر المصارف التجارية (المطلوبات) ويمكن بيان مصادر أموال المصارف التجارية كما يلي :

أ- **الودائع :** تعد الودائع المصدر الرئيسي لمكونات موارد المصارف التجارية ، والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية ، وكان هذه الديون هي نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه ، علماً بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد اموالهم لدى المصارف فقط ، وانما تنشأ ايضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد .

والجدير بالذكر ان هذه المصارف تقبل مجموعتين من الودائع تبرز بينها أهمية الودائع الجارية التي تمثل احد عناصر العرض النقد والتي تعكس الوظيفة النقدية التي تمارسها هذه المصارف ، والمجموعة الأخرى من الودائع في الودائع الادخارية وتمثل ودائع التوفير والودائع الثابتة ويبرز من خلال هذه المجموعة دور المصارف في جذب الادخارات [18].

ب- **رأس المال** : يمثل رأس المال أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف التجارية ، اذ يعتبر المرتكز الذي يستند عليه عنده انخفاض موجوداته ، اذ ان انخفاض قيمة الموجودات بالنسبة للمطلوبات قد تعرض المصارف الى الإفلاس ، ومن هنا جاءه أهمية تحديد كفاية رأس المال المصرفي لمواجهة المخاطر المتعلقة وطبيعة مصادر واستخدامات اموال المصارف [19].

[18]- الشمر ي ، ناظم محمد نوري، مصدر سابق ، 2018 ،ص23 .

[19] - الراوي ، خالد وهيب ، العمليات المصرفية الخارجية ، دار المناهج للنشر ، عمان ، 2017،ص39

خامساً – مزايا وعيوب المصارف التجارية [20]

مزايا المصارف التجارية:

1- تحقيق وفورات الحجم في التكاليف.
2- تنويع خبرة العاملين في هذه البنوك، وتنويع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية بما يؤدي إلى كسب شريحة واسعة من العملاء.
3- المساهمة في تنشيط وتشجيع سوق الأوراق المالية، وبذلك تعد المصارف التجارية رافدا للتمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية، وتعبئة الموارد اللازمة.
4- توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، التسويق...، والتي تفتقر إليه الكير من الدول النامية.
5- تحقيق التوازن بين الموجودات والمطلوبات، ومن ثم تجنب التعرض للانكشاف بتركيز أنشطته في مجال واحد كالائتمان.
6- تنوع مصادر الإيرادات من خلال ممارستها للوظائف التجارية والاستثمارية.
7- التنويع الهيكلي لمكونات محفظة القروض والاستثمارات، وبالتالي تقليل المخاطر الائتمانية ككل،

عيوب المصارف التجارية

1- قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهذا على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة احتمال تركيز السوق و ممارسته الاحتكار من طرف هذه البنوك.
2- انخفاض حوافز الإبداع و الابتكار المالي نظرا لكثرة و تعدد الأنشطة.
3- إخفاء الأداء الضعيف لبعض القطاعات و الأنشطة نظرا لتغطيتها بقطاعات أخرى.
4- صعوبة الإشراف والرقابة على أداء المصارف التجارية بحيث هي أكثر تعقيدا.
5- خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف من حيث تفضيل الربحية على السيولة، خاصة في حالة توظيف الموارد المالية في مشاريع طوية الأجل وما قد يحدث من طلبات مفاجئة للعملاء.

[20] - السيد علي ، عبد المنعم ، نزار سعد الدين العين ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر ،2014 ،ص37.

سادسا :اهداف المصارف التجارية :

الربحية : تسعى إدارة المصارف دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف إذ إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها [21]

السيولة : هي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان وأية طلبات أو حاجات مالية أخرى . الأمان : تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة وإلى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن وأنشطتهم . [22]

4- المسؤولية الاجتماعية : لقد عرفها البنك الدولي بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل على تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد . أهمية المصارف التجارية : تظهر أهمية المصارف في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك ما يلي : [23]

1. بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال إن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للاثنين بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد

2. نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية .

3. كن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل .

4. إن وساطة المصارف تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود

---

[21] - شاكر القزويني، مصدر سابق،27

[22]- الموسمي ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية - المصارف التجارية المصارف المركزية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2020 ،ص273.

[23]- حسين عمر ، التمنية والتخطيط الاقتصادي ، دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثانية 2020 ،ص17.

5. تم أصول مالية متنوعة المخاطر وع ائد مختلف ، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها .

سابعا: خدمات المصارف

1- قبول جميع أنواع الودائع ، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم ، فهناك الودائع الجارية والتوفير ولأجل وشهادات الإيداع التي تمثل فرصاً استثمارية قصيرة الأجل .

2- تقديم الخدمات المصرفية لجميع الزبائن ، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الأخرى ولا على فئة معينة من الأفراد دون الأخرى .

3- تمنح أنواعاً مختلفة من القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل وهو ما يتيح فرصاً متنوعة للمقترضين

4- تتمتع بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية

5- يمكنها تقديم خدمات مصرفية غير تقليدية مثل الخدمات الآلية والاستشارات المالية والخدمات الشخصية للزبائن وغيرها الخصائص التي يميز بها المصرف التجاري عن غيره : [24]

[24] - عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية الإسكندرية 2017 .،ص212.

المبحث الثالث

(التنمية الاقتصادية -المفهوم -الأهمية- الأهداف)

المطلب الأول :

اولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا ، للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة ؛ بهدف تحسينها ، مثل : الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي ؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى التجاري المعتمد على التكنولوجي [25]

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول ؛ وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية ، التي تجعلها أكثر تقدما وتطوراً ، مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابيا ، عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجمة [26] ,

وتعرف أيضا بأنها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية ؛ للاستفادة من الثروات المتاحة في بيناتها ، وتحديدا في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلبا على البيئة المحلية عامة [27] حيث أن التنمية ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصادية في الدول النامية ونهوضها ؛ لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات العامة ، مثل : التعليم ، والصحة ، وبيئة العمل ، والسياسات الاجتماعية ، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التأقلم مع الظروف الاقتصادية المؤثرة على قطاع الاقتصاد ؛ سواء الكلي ، أو الجزئي [28]

وأخيرا يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها بشكل عام في الإجراءات المنسقة والمستديمة التي تتخذ من قبل صناع القرار وبعض الجماعات المشتركة ، لتحسين اقتصاد الدولة من خلال النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد ، وزيادة الانتاجية في العمل ، وهذا النهوض يتطلب سلسلة تغييرات لضمان استمراريته ، فبدون

---

[25] - عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2012/2017،ص55.

[26] - محمد عبد العزيز عجمية و صبحي ، تادريس قريصة ، مذكرات في التنمية والتخطيط ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1986،ص32.

[27] - محمد عبد العزيز ، عجمية إيمان عطية ناصف التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية الاسكندرية الدار الجامعية 2020،ص20.

[28] - عطية ناصف التنمية الاقتصادية ،الاسكندرية الدار الجامعية 2020،ص24.

هذه السلسة يتوقف النمو والنهوض بالاقتصاد ، وتهدف التنمية الاقتصادية إلى ضمان رفاهية الاجتماعية والاقتصادية للناس .

ثانيا: اهداف التنمية الاقتصادية[29]

- الرقي بالأجيال القادمة من خلال استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة

- تحقيق مساواة في وسائل الانتاج والصناعة ه زيادة دخل الفرد .

- عمل توازن بين الإيرادات والصادرات أو زيادة الإيرادات .

زيادة فرص العمل والتقليل من نسبة الفقر والبطالة

ثالثا: أنواع التنمية الاقتصادية

أ- التنمية الاجتماعية : ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في " ومن طرف المفكر روزن شيتي هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية ، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951 ، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأسمى بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الاجتماعية على أنها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرفت التنمية دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه ، والاحساس المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم الموجودة في المجتمع [30]

ب- التنمية الثقافية : تعتمد على تزايد عدد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات وبالتالي فهي أساس وركيزة في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية .

ج- التنمية الشاملة : تهدف الى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي ادت الى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتطور حجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع أيضا له علاقة

[29] - عربية سعاد دحاوي ، دور القروض في تفعيل الاستثمارات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ملحقة مغنية 2013/2014 .

[30] - لسبتي وسيلة تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة) ، مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة . 2015

بالتنمية السياسية والثقافية ، فإن التنمية الشاملة ، هي إمكانية الدولة في تحقيق التداخل والترابط بين كل أنواع التنمية تحقيق نجاحات معتبرة في كل نوع منها سواء في الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي .[31]

د- التنمية السياسية : وهي من المفاهيم الحديثة التي بدأ الاهتمام بها حديثا وتتناول موضوع التنشئة السياسية وغيرها .

رابعا: أهمية التنمية الاقتصادية

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي[32]

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين
2. توفير فرص عمل للمواطنين

3.توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين

4. تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع

5.تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع

6.تسديد ديون الدولة

7. تحقيق الأمن القومي

خامسا: خصائص التنمية الاقتصادية [33]

1 - التنمية هي عملية وليست حالة ، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها .

2 - التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.

---

[31] - الصادق سعيدات وتومي زرباني ، وقرعاني دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة ، 2012/2013،ص51.

[32] - د . ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية ، ترجمة د . محمود حسن حسنى ود محمد حامد ، دار المريخ ، الرياض ، 2006 عادل احمد حشيش : اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية / بيروت ، 2013،ص43.

[33] - حسام الدين بن ظاهر ، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، .2016 / 2015،ص43

3- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف .

4- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني الغابات المجتمعة وتلزم بتحقيقها .

5- إيجاد تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو ، وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

6- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.
7- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة .

المطلب الثاني: الجانب التحليلي

سنتناول في هذا المطلب الدور التحليلي الذي تقوم به المصارف التجارية في دعم التمويل والتنمية الاقتصادية من خلال قيامها بتمويل القطاعات الاقتصاد الانتاجية الصناعية عن طريق سياستها الاقراضية التي تسعى من خلالها استهداف القطاعات الأكثر انتاجاً والأكثر حاجة للتمويل ، كما يتضمن هذا الفصل حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة من (2009-2022) وكذلك التوزيع القطاعي للائتمان النقدي المفتوح من قبل المصارف وكذلك سوف نتناول الائتمان التمهيدي في القطاع المصرفي **العراقي للمده (2016-2022)**

جدول رقم (1) حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية

للمدة (2009 - 2022)

السنوات	اجمالي الائتمان	معدل النمو % (مليون دينار)
2009	621130	-
2010	824673	(3.7)
2011	1717450	32.7
2012	2664898	108.2
2013	3459020	55.1
2014	4587454	29.7
2015	5690062	32.6
2016	11721535	24
2017	20353139	106
2018	28438688	73.6
2019	29952012	93.7
2020	34123067	5.3
2021	36752686	13.9
2022	37164036	7.7

المصدر : المصرف المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث ، نشرات لسنوات متعددة

***القيم بين الاقواس(سالبة)**

اذ بلغ الائتمان عام 2009 مقدار (621130) مليون دينار مسجلا انخفاضا وذلك لقلة عمليات الاقتراض عام 2009 بسبب الاوضاع المتردية وعلى الصعيد الاقتصادي والامني وانعكاسها علئ النشاط الاقراضي للمصارف في العراق فضلا عن تعرض الجهاز المصرفي خلال هذا العام الى خسائر نسبية او فقدان لغرض الربح نتيجة انخفاض اسعار الفائدة المفروضة على الودائع وان اغلب الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عام 2009 كان يذهب للقطاع الخاص وبواقع (396417) مليون دينار وباهمية نسبية بلغت (64%) مقابل (224713) مليون دينار للقطاع العام وباهمية نسبية (36%) ونلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ويعود ذلك الالغاء او تدمير العدد من منشأت ودوائر هذا القطاع وخاصة شركات التصنيع العسكري وقد شكلت القروض والسلف النسبة الاكثر من الائتمان الممنوح اذ بلغت (35768) مليون دينار وبنسبة مساهمة(58%)وهي نسبة مرتفعة بسبب عدم تناسب الضمانات من مبالغ القروض المقدمة ورداءة بعض الضمانات المقدمة وخاصة المتعلقة بدور السكن فضلا عن تاخر المقترضين عن سداد القروض بسبب ضعف الامكانات المالية او تعرض مشاريعهم عام 2009 وان الفترة (2010-2021) تمثل انعطاف كبير علئ المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث بدات مرحلة جديدة في واقع العمل المصرفي وهي مرحلة ما التغير السياسي في العراق بعد ان كان الجهاز المصرفي خلال الاعوام السابقة يعاني من عدد من المشاكل اذ لم يكن للسياسة النقدية والمتمثلة بالمصرف المركزي أي استقلالية واضحة المعاني وتميزت فترة 2009 وما قبلها بهيمنة السياسة المالية وحكومة الدولة على قرارت المصرف المركزي لكي يعد تغيير النظام السياسي حدثت عدد من التطورات على النظام المصرفي ابرزها صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم (56) لسنة 2010 والذي كرس استقلالية المصرف المركزي وقيامه بالدور المطلوب في الانتقال الى اقتصاد السوق كركن اساسي من اركان المهمات الانتقالية للاقتصاد الوطني (شندي ،2010،243) وشهدت فترة (2011-2022)ازديادا واضحا في حجم الودائع المصرفية التي تعتبر المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه من حيث وضع الائتمان من قبل المصارف التجارية.

الجدول (2)

(التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف)

اسم القطاع	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعة والصيد والغابات	315013	41713	571705	1304607	1701313	1808520	1936796
المناجم واستخدام الفحم	643	78	10	70	10	5876	22157
الصناعات التحويلية	348776	414082	509013	250632	1476952	1641685	1995414
الكهرباء والغاز	40192	79976	40350	84577	161962	118261	950353
تجارة الجملة والمفرد المطاعم والفنادق	1779352	194295	2157667	3456457	4408980	4846316	4871094
النقل والمواصلات	143749	112766	194299	892259	1872650	2422456	1957424
التمويل والتأمين والعقار	166675	265299	210110	123978	283946	674550	1065604
خدمات المجتمع	824433	1253313	5834114	7761270	10688138	10448655	1222489
العالم الخارجي	1949	23699	6874	5489	137908	214783	27021
التشييد والبناء	966672	1188493	2170385	4205916	6362048	770910	8877710
اجمالي الائتمان النقدي	4587454	5640062	11721535	20344076	28438688	29950212	34123067

ان الانفاق النقدي الذي منحته المصارف لجميع القطاعات الاقتصادية احتل قطاع تجارة الجملة والمفرد اعلى رصيد فيه بلغ (1779352) مليون دينار وكذلك الحال بالنسبة لعام 2019 الذي بلغ نسبة (7761270) وشكل نسبة مساهمة كبيرة اذ شكل خلال العامين قطاع (تجارة الجملة والمفرد) وقطاع (خدمات المجتمع) اعلى القطاعات التي تم منع الائتمان النقدي لها من قبل المصارف حيث شكلت نسبة كبيرة اما في عام(2020 –2021) على التوالي فقد بلغت نسبة قطاع خدمات المجتمع (10688138–10448655) وهو اعلى نسبة من رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف وشكل قطاع المناجم واستخدام الفحم ادنى نسبة من رصيد الائتمان حيث بلغت عام (2020) (10) وعام 2021 نسبة (3878)

مليون اما بخصوص عام (2022)فقد زاد الائتمان الممنوح للقطاعات بصفة عامة فقد احتلت قطاعات (البناء والتشييد وتجارة الجملة والمفرد وخدمات المجتمع) المراتب الاولى من توزيع الائتمان النقدي من قبل المصارف لهذا العام ومن خلال تحليل جدول التوزيع القطاعي للائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف نلاحظ ان قطاع خدمات المجتمع قد احتل المرتبة الاولى في توزيع الائتمان النقدي خلال فترة (2018-2022)ما عدا عامي 2016-2017 الذي احتل قطاع تجارة الجملة والمفرد المرتبة الاولى .

اما قطاعات (العقار والكهرباء والعالم الخارجي واستخراج الفحم فقد نالت اعلى المراتب الاخيرة وشكلت نسبة منخفضة جدا من اجمالي المصارف مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى وهذا يعكس توجه المصارف التجارية نحو زيادة ، توظيف ودائعها في مختلف القطاعات الاقتصادية للبلد وما يعزز من قدرة هذه القطاعات ويضمن السيولة اللازمة للقيام بعملها عن طريق تقديم الائتمان من قبل هذه المصارف للقطاعات الطالبة له.

جدول (3)

الائتمان التعهدي في القطاع المصرفي العراقي للمده (2016-2022)

السنة	الائتمان	نسبة التغيير %
2016	46076845	33.13-
2017	39790906	1.19-
2018	39032461	13.17
2019	44174190	21.49
2020	53667025	5.15-
2021	40533154	-20.38
2022	33281607	17.89-

المصدر :المصرف المركزي العراقي

الانفاق التعهدي = خطابات الضمان +الاعتمادات المستندية

مجموعة الائتمان التعهدي الذي منحته المصارف العراقي قد بلغ لعام 2016 (46076845) وبنسبة تغيير (33.13)وقد انخفض الائتمان التعهدي لعام 2017 حيث بلغ (39790906) وبنسبة تغيير (1219) اما في عام 2018 بلغ (39032461) وبنسبة تغيير (13.17) وقد ارتفع الائتمان التعهدي لعام 2019 ليبلغ (44174190) ونسبة تغيير (21.49) واستمر في الارتفاع للعام التالي 2020 ويبلغ (53667025) ونسبة تغيير (5.14) اما بالنسبة لعام 2021 فقد انخفض الائتمان التعهدي ليبلغ (40533154) ونسبة تغيير (20.38) اما بالنسبة لعام 2022 فقد استمر الائتمان التعهدي بالانخفاض ليصبح (33281607) ونسبة تغيير (17.89).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- للمصارف التجارية دور فعال في الوساطة المالية بين فئة المستثمرين والمدخرين من اجل الوصول الى التوازن المطلوب وهناك عدة اجراءات واعتبارات سياسية ، كضرورة منح الاستقلالية للبنوك التجارية والانفتاح على الاقتصاد العالمي من اجل الاحتكاك بالعالم الخارجي

2- حققت المصارف اهداف كثيرة في الميدان الاقتصادي داخل الولاية لهذا قامت الدولة برسم قواعد تقوم من خلالها بمنح القروض سواء قصيرة أو طويلة الاجل الى اصحاب المشاريع الاستثمارية من اجل المساعدة على استغلال هذه الثروات

3- للمصارف التجارية دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية نظراً للاهمية التي تتمتع بها ، فعملية التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتم الا بواسطة البنوك التجارية.

4- ان المصارف التجارية تقوم بدعم وتمويل جميع القطاعات الاقتصادية عن طريق منح الائتمان النقدي والقروض المختلفة فضلاً عن منح الائتمان التعهدي المتمثل بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

التوصيات

1- تشجيع الافراد على الاقتراض من اجل انشاء مشاريع مربحة اقتصادياً لغرض دعم الاقتصاد الوطني .

2- الاختيار الجيد لنوعية المشاريع الممولة من قبل المصارف التجارية وتسهيل عملية منح الائتمان على المصارف التجارية القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة لضمان نجاحها.

3- تفعيل دور المصارف العراقية في تطوير سوق الأوراق المالية ودعم الشركات المساهمة في السوق فضلا عن تحسين مستوى مؤشرات السوق بما ينعكس على نمو الاقتصاد الوطني.

4- تحديث المصارف التجارية وذلك عن طريق التنويع المصرفي وتبني ادارة الجودة الشاملة فضلا عن تطبيق مفهوم الشمول المالي لغرض تحقيق الاستقرار المالي .

5- على المصارف التجارية منح قروض ميسرة ومتنوعة الى جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة الانتاجية منها كالصناعة والزراعة والسياحة.

6- قيام المصارف بدعم الطبقات الفقيرة من خلال مفهوم التمويل متناهي الصغر ودعم المشاريع الصغيرة لغرض تحسين المستويات المعيشية الأخرى.

المصادر

1- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الخامسة 2016
2- عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية الإسكندرية 2002/2003.
3- الموسمي ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية البنوك التجارية البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2000 .
4- سمية أحمد أبو موسى ، الأسواق المالية والنقدية ، دار المعتز للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى 2005.
5- حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الاستثمار والتمويل دار عمان للنشر والتوزيع عمان 2015.
6- الراوي خالد وهيب العمليات المصرفية الخارجية ، الطبعة الثانية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017.
7- مالكولم جبلز ، مايكل رومر اقتصاديات التنمية ، ترجمة : طه عبد الله منصور ، عبد العظيم مصطفى ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2018.
8- عبد القادر علية اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية الإسكندرية ، 2015 .
9- محمد سمير احمد الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية دار المسير للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2019 .
10- محمود علي الشرقاوي : النمو الاقتصادي وتحديات الواقع ، ط 1 ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ،2011.
11- اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي إلى ابن دار المواهب ، النجف ، 2016.
12- حنفي ، عبد الغفار ، و رسمية زكي قرياقص ، بتوك تجارية – أسواق الأوراق المالية شركات التامين - شركات الاستثمار ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2018.
13- سيد عليوة ، دور البنوك كأمناء استثمار ، دار الامين للطباعة و الطبعة الأولى ، القاهرة ،2015،ص43
14- حسن كريم حمزة ، وغسان رشاد عبد الحميد ، سوق العراق للأوراق المالية (نشأته - تحليل وتقييم مؤشراته) ، العدد الرابع والعشرين ، ٢٠١٢ .
15- السيد علي ، عبد المنعم ، نزار سعد الدين العين ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر ،2014 .
16- الشمر ي ، ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 2018 .
17- الراوي ، خالد وهيب ، العمليات المصرفية الخارجية ، دار المناهج للنشر ، عمان ، 2017.
18- النوري ، امين النوري ، سر المهنة المصرفية في القانون المصرفي والقانون المقارن ، مصر ، طبعة عين الشمس ، دار الجيل للطباعة ، 2017.
19- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2016.
20- محمد سمير احمد ، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية دار المسير للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2009.
21- عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2017/ 2012.

22- محمد عبد العزيز عجمية و صبحي ، تادريس قريصة ، مذكرات في التنمية والتخطيط ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1986.
23- محمد عبد العزيز ، عجمية إيمان عطية ناصف التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية الاسكندرية الدار الجامعية 2020.
24- عطية ناصف التنمية الاقتصادية ،الاسكندرية الدار الجامعية 2020.
25- عربية سعاد دحاوي ، دور القروض في تفعيل الاستثمارات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ملحقة مغنية 2013/2014 .
26- لسبتي وسيلة تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة) ، مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة . 2005 .
27- الصادق سعيدات وتومي زرباني ، وقرعاني دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة ، 2012/2013.
28- د . ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية ، ترجمة د . محمود حسن حسنى ود محمد حامد ، دار المريخ ، الرياض ، 2006 عادل احمد حشيش : اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية / بيروت ، 2013.
29- حسام الدين بن ظاهر ، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، .2016 / 2015.
30- حسام الدين بن ظاهر ، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، .2016 / 2015.
31- حسام الدين بن ظاهر ، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، .2016 / 2015.